الأنباء
الاثنين 8 ابريل 2013

فتد كل ما ورد بالتقرير الذي انتشر على وسائل التواصل الاجتماعي

العنتري: التقرير المنسوب للجنة «الشؤون» ضد «تعاونية الصليبخات» تضمن أخطاء حسابية ومغالطات كثيرة بغرض النيل من مجلس الإدارة

مبنى جمعية الصليبخات

أكد نائب رئيس مجلس إدارة جمعية الصليبخات والدوحة نواف العنتري أن التقرير المنسوب إلى وزارة الشؤون والمنشور على موقع التواصل الاجتماعي (تويتر) بشأن رأي اللجنة المكلفة بالتدقيق على أعمال وحسابات الجمعية أثار الكثير من اللغط لدى المساهمين في المنطقة ويحتوي على الكثير من المغالطات، مشيرا إلى ان بعض الجماعات المنتمية إلى بعض التيارات السياسية حاولت إثارة الفوضى وحث المساهمين على التظاهر والاعتصام لمجرد تقرير لم يتم التأكد من صحته إلا أن الجمعية رأت أنه يتوجب عليها أن ترد على كل ما جاء بهذا التقرير لإزالة أي لبس أو غموض نظرا لما يحتويه التقرير على العديد من المغالطات.

جاء ذلك في مؤتمر صحافي عقده العنتري بحضور أمين الصندوق جاسم سيف وعضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة المشتريات شريدة الهليلي وعضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة الخدمات صايل الهاجري.

أجهزة للجمعية

وردا على ما يتعلق بالعقود وأعمال الصيانة، قال العنتري: «ورد ضمن المخالفات التي تضمنها تقرير لجنة الشؤون قيام الجمعية بالتعاقد على شراء عدد 13 جهاز بلوتوث لتركيبها بأسواق وفروع الجمعية بقيمة إجمالية قدرها 58500 دينار وأن هذه الأجهزة لم يتم تركيبها مما يعد إهدارا لأموال الجمعية وقد ارتكن تقرير اللجنة إلى إفادة خطية من رئيس قسم الحاسب الآلي مفادها أن هذه الأجهزة لم يتم تركيبها»، قال العنتري إن جميع الأجهزة التي تعاقدت الجمعية على شرائها تم تركيبها بالفعل بتاريخ 2013/2/6 وأن تركيب هذه الأجهزة قد تم عقب التعاقد على شرائها مباشرة والأجهزة تعمل بكفاءة عالية وتحقق الغرض من شرائها وأن قيام الجمعية بالتعاقد على شراء هذه الأجهزة كان الغرض منه العمل على زيادة المبيعات من خلال الإعلان عن العروض الخاصة التي تقدمها الجمعية لزبائنها وأن خدمة الإعلان التي تحقق هذه الأجهزة تدر على الجمعية دخلا من خلال قيام المحلات الاستثمارية باستغلال هذه الأجهزة للإعلان عن بضائعها نظير مبلغ مالي يسدد للجمعية، مشيرا إلى انه فيما يتعلق بالإفادة الخطية التي حصل عليها أعضاء اللجنة من الموظف المسؤول عن قسم الكمبيوتر والتي تفيد بعدم تركيب هذه الأجهزة، فإن هذه الإفادة أو هذا الإقرار وقعه الموظف تحت وطأة الإكراه المعنوي والتهديد والوعيد الذي تلقاه الموظف من قبل أعضاء لجنة الشؤون بدليل تعرض رئيس قسم الكمبيوتر بالجمعية للضغط من قبل أعضاء اللجنة ووجود إفادة خطية مكتوبة من قبل مديري الأفرع والأسواق تفيد بأن جميع أجهزة البلوتوث قد تم تركيبها فور التعاقد على شرائها.

جميع الإقرارات الصادرة عن موظفي الجمعية والتي بحوزة لجنة التفتيش تم التحصل عليها عن طريق الإكراه

الجمعية أجرت التعديلات المطلوبة من قبل الوزارة على الميزانية وحددت موعد الجمعية العمومية والانتخابات أيام 14 و15 الجاري ولم نتسلم الرد النهائي

الهليلي: 500 عامل ممن شملهم التقرير تم تعيينهم من قبل مجلس الجمعية السابق

المجلس الحالي قام باتخاذ إجراءات قبول استقالة وفصل وإنهاء خدمات 112 موظفا

أعمال قيد التنفيذ

وفيما يتعلق بما ورد بالتقرير في شأن عدم اكتمال تركيب العازل لأسطح الأسواق والفروع أكد العنتري أن ما تضمنه التقرير من عدم اكتمال تركيب العازل ببعض الأسطح للأسواق والفروع يعد افتراء بالباطل على مجلس إدارة الجمعية حيث إن تاريخ التعاقد على أعمال العازل سبق حضور اللجنة بوقت قصير وكانت أعمال تركيب العازل قيد التنفيذ الفعلي وقد اكتملت جميع أعمال العازل لأسطح الأفرع والأسواق قبل انتهاء اللجنة من أعمال التفتيش على الجمعية ومن ثم فإن تضمين اللجنة تقريرها عدم إكمال أعمال العازل يعد محض افتراء على الجمعية.

أما فيما يتعلق بما ورد بالتقرير في شأن عدم الانتهاء من أعمال الصيانة للفروع أرقام 5 و6 وفرعي البنشر فإن جميع أعمال الصيانة للأفرع 5 و6 وفرعي البنشر قد تم الانتهاء منها وفق جميع البنود المتفق عليها مع الشركات المنفذة مما يفيد بأن ما ورد بالتقرير في هذا الشأن يخالف الواقع والحقيقة.

وفيما يتعلق بما ورد بتقرير اللجنة ضمن المخالفات المنسوبة للجمعية بشأن قيام الجمعية بالتعاقد مع احدى شركات التنظيف بمبلغ قدره 4800 دينار شهريا في حين قامت بإلغاء التعاقد مع إحدى الشركات لنفس الغرض بمبلغ شهري 185 دينارا، قال العنتري إن التعاقد الجديد مع الشركة لم يقتصر فقط على رش الفروع بالمبيدات وإنما تضمن إضافة إلى ذلك قيام الشركة بجلي جميع الكاشي الرخام الموجودة بأرضيات فروع الجمعية ونظافتها من الداخل والخارج والقيام بأعمال نظافة الساحات الأمامية للجميعة ومواقف السيارات المخصصة بالفروع والأسواق، في حين أن العقد السابق مع الشركة الأخرى لم يكن يشمل سوى رش المبيدات فقط، ومن ثم فإن التعاقد مع الشركة الأولى، بقيمة أعلى من عقد الشركة السابقة له ما يبرره ذلك أن الشركة الجديدة قد أسندت إليها أعمال إضافية لم تكن ضمن عقد الشركة السابقة ومن ثم كان من الطبيعي زيادة قيمة العقد مع الشركة الجديدة مع العلم بأن الحفاظ على نظافة الأسواق والفروع هو أحد العوامل المساعدة على زيادة قيمة المبيعات ومن ثمة تصب هذه التصرفات في مصلحة الجمعية في المقام الأول والأخير.

طريقة الإكراه

وفيما يتعلق بالإقرارات الخطية التي تحصلت عليها اللجنة من موظفي الجمعية، أوضح أن هذه الإقرارات غير قانونية ولا تدخل ضمن صلاحيات اللجنة حيث إنه ليس من بين عمل اللجنة إكراه الموظفين على كتابة إقرارات شخصية تفيد بوجود مخالفات في حق الجمعية، مشيرا إلى انه كأن هذه اللجنة قد عجزت عن إثبات وجود مخالفات لدى الجمعية فحاولت بشتى الطرق اختلاق هذه المخالفات من خلال إكراه موظفي الجمعية على تحرير إقرارات خطية تفيد بوجود مخالفات لدى الجمعية لا أساس لها من الواقع، مضيفا أن ابلغ دليل على صحة هذا الرد أن الإقرار الذي تم إكراه مسؤول قسم الكمبيوتر على تحريره بعدم تركيب أجهزة البلوتوث في عموم أسواق وفروع الجمعية هو إقرار غير صحيح حيث إن جميع الأجهزة قد تم تركيبها بالفعل وما زالت تعمل بكفاءة قبل حضور اللجنة للتفتيش على أعمال الجمعية.

إقرارات الجمعية

وأضاف العنتري أن التقرير المنسوب للجنة الشؤون تضمن أخطاء حسابية جسيمة وتضمن كذلك مغالطات كثيرة الغرض منها إظهار مجلس إدارة الجمعية في صورة سيئة خلافا للحقيقة وذلك دون سبب أو مبرر لذلك، حيث ان جميع الإقرارات الصادرة عن موظفي الجمعية والتي بحوزة لجنة التفتيش جميعها تم التحصل عليها عن طريق الإكراه المعنوي وعن طريق التهديد والوعيد والذي وصل إلى حد تهديد اللجنة لأحد موظفي الجمعية بالحبس إذ انه من غير المتصور عقلا ومنطقا أن يتبرع كل موظف من الذين حرروا الإقرارات للجنة من تلقاء نفسه لتحرير إقرار خطي على نفسه يفيد خلافا للحقيقة ومفاد ذلك أن هذه الإقرارات الصادرة عن الموظفين لم تكن وليدة إرادة حرة والدليل على صحة هذا الرد من قبل الجمعية أن لدى الجمعية إقرارات خطية من ذات الموظفين الذين قاموا بالتوقيع على إقرارات للجنة التفتيش تفيد عكس ما أكرهوا على كتابته من إقرارات بناء على طلب اللجنة.

المركز المالي

وأشار إلى أن التقرير ذكر أن استمرار مجلس إدارة الجمعية سيؤدي إلى انهيار المركز المالي وعدم قدرة الجمعية على الوفاء بالتزاماتها وهذا الأمر مردود عليه بأن اللجنة بدأت عملها في بداية شهر فبراير ولم يكن قد مر سوى شهر واحد من السنة المالية الجديدة 2013 فكيف ينهار المركز المالي للجمعية بالرغم من انفصال منطقتي القيروان وجابر الأحمد وسداد الجمعية مبلغ 600 ألف دينار لجمعية سعد العبدالله بعد ضم منطقة جابر الأحمد إليها ومبلغ 200 ألف دينار لجمعية القيروان بعد الانفصال وإشهارها كجمعية تعاونية مستقلة مع التزام الجمعية بسداد قيمة البضاعة بأسواق جابر الأحمد والقيروان وقت انفصالهما فضلا عن زيادة ودائع الجمعية بالبنوك لتصبح مليونا و950 ألف دينار بزيادة قدرها 100 ألف دينار على العام 2011 ولم يتم فك أي ودائع وتم الاحتفاظ بكامل قيمتها.

وأضاف العنتري أنه تم تسليم نسخة بتاريخ 2013/1/29 من التقرير المالي المعتمد من مكتب التدقيق إلى إدارة الميزانية بمنطقة القرين وقامت الجمعية بإجراء جميع التعديلات المطلوبة من قبل مفتشي الوزارة على الميزانية وتسلمت الوزارة نسخة بعد التعديل بتاريخ 2013/2/20 وتم أخذ الموافقة الشفهية على الميزانية وبناء عليه قامت الجمعية بتحديد موعد الجمعية العمومية والانتخابات يومي 14 و15 أبريل، وحتى تاريخه لم يقم قسم الميزانية بإرسال الموافقة النهائية للجمعية مما ترتب عليه إثارة الكثير من التساؤلات من قبل المساهمين نظرا التأخر صرف أرباحهم عن الأعوام السابقة حيث كانت تجرى الجمعية العمومية خلال السنوات الماضية خلال شهر مارس وقد وافق مجلس الإدارة بالإجماع على توزيع أرباح على المساهمين بنسبة 9٪، مشيرا الى أن بيانات ميزانية 2012 تم إعدادها حسب المعايير المتبعة خلال السنوات السابقة ولم يتم الاعتراض عليها من قبل الوزارة، علما أن اعتماد الميزانية يكون من قبل الجمعية العمومية ويقتصر دور الوزارة فقط على التدقيق على بيانات الميزانية.

من جانبه، قال عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة المشتريات شريدة الهليلي ان تقرير لجنة الشؤون تضمن قيام الجمعية بإصدار عدد 285 طلب شراء بضائع بقيمة إجمالية 703,613 دينارا خلال شهر يناير لعدد 29 شركة وهذا يعد من قبيل السياسات الشرائية الخاطئة، واعتبرت اللجنة أن هذه المشتريات تشكل بضاعة راكدة وعبئا ماليا على الجمعية ، لقد أخطأت اللجنة في حصر عدد طلبات الشراء حيث ان عدد طلبات الشراء الصادرة عن الجمعية التي وردت والتي لم تورد عددها 235 طلبا بانفراد من رئيس مجلس الإدارة وهذا الخطأ جعلنا نشعر بأن الأمر كيدي لكثرة ما ورد من مغالطات في التقرير منها ان قيمة إجمالية قدرها 596 ألفا و607 دنانير، حيث إن هذه القيمة شاملة الطلبات الموردة والطلبات التي لم تورد بعد وثابت ذلك بالمستندات وان القيمة الإجمالية للمبالغ الموردة بالفعل من قيمة طلبات الشراء 370,120,874 دينارا فقط، مشيرا الى ان الرصيد النقدي للشركات الموردة بدفاتر الجمعية يبلغ 219 الفا و616 دينارا ومفاد ذلك أن المتبقي للشركات الموردة لدى الجمعية يعادل 62٪ من قيمة التوريد الحقيقي، وذلك ينافي تقرير اللجنة التي ادعت أنه تم سداد مستحقات تلك الشركات بعد التزويد بأيام قليلة، الأمر الذي يقطع بوجود أخطاء حسابية جسيمة شابت تقرير اللجنة.

وفيما يتعلق بقضية التعيين قال الهليلي : نسبت اللجنة إلى مجلس إدارة الجمعية الحالي خلافا للحقيقة زيادة في أعداد العاملين بالجمعية قدرت عددهم بـ 559 عاملا وأنه قد ترتب على زيادة عدد العاملين زيادة في الرواتب والمكافآت مشيرا الى أن ما يقارب عدد 500 عامل ممن شملهم التقرير تم تعيينهم من قبل مجلس الجمعية السابق وليس مجلس الجمعية الحالي وان المجلس الحالي ومنذ توليه إدارة الجمعية قام باتخاذ إجراءات فصل وقبول استقالة وإنهاء خدمات 112 موظفا على فترات متفاوتة وذلك لعدم الحاجة إليهم وذلك في المدة السابقة لعمل اللجنة وبعدها، أما فيما يتعلق بتسلم بعض الموظفين لرواتبهم من الخزينة نود الإحاطة بأن العرف السائد في الجمعية وجميع الجمعيات التعاونية أن الموظفين الجدد الذين لم يتم فتح حساب لهم بالبنوك لتحويل رواتبهم يتقاضون رواتبهم من الخزينة لحين فتح حسابات بنكية لهم ولا مخالفة في ذلك، أما فيما يتعلق بالتقرير في شأن وجود عمالة وهمية بلغ عددها 81 موظفا، نود الإفادة بأنه لا توجد بالجمعية وظائف وهمية وأن ما قامت اللجنة بتعيينهم باعتبارهم عمالة وهمية منهم الموظفون العاملون بوظيفة مندوب ومراقب الأسعار وعدد من العاملين معهم وعددهم كثير، وهؤلاء جميعا تتطلب طبيعة وظائفهم العمل خارج الجمعية مع التأكيد على أن الجمعية قد قامت بإنهاء خدمات عدد من الموظفين الذين ثبت انقاطعهم عن دوامهم.

توضيحات مالية

من جانبه رد أمين الصندوق في جمعية الصليبخات جاسم سيف على ما يتعلق بجرد الصندوق ووجود مبلغ 12 ألف دينار تم إيداعهافي الصندوق وسحبها كعهدة باسم أمين الصندوق دون محضر رسمي، مشيرا الى أنه وبتاريخ 2012/12/31 تم جرد الصندوق بحضور لجنة تفتيش تابعة لوزارة الشؤون والتي كان من بين أعضائها أحمد المطيري أحد أعضاء لجنة التفتيش التي باشرت التفتيش على الجمعية وإعداد التقرير الذي نحن بصدد الرد عليه وهذه اللجنة السابقة التي قامت بالتفتيش على أعمال الجمعية لم تعتبر وجود هذا المبلغ بالصندوق مخالفة في حين أن اللجنة الأخيرة قد اعتبرت وجود هذا المبلغ في الصندوق مخالفة بالرغم من وجود أحد أعضاء اللجنة السابقة متسائلا إذا كان وجود هذا المبلغ في الصندوق يشكل مخالفة فلماذا لم يتم الاعتراض خلال الجرد السنوي، ولماذا لم تقرر أي من اللجان السابقة التي باشرت التفتيش على أعمال الجمعية في ظل المجالس السابقة اعتبار هذا الوضع مخالفة لاسيما أن وجود هذا المبلغ في الصندوق هو عرف مستقر عليه في الجمعية منذ إنشائها موضحا تفصيلات المبلغ الذي كان موجودا بالصندوق وقت التفتيش وهو مبلغ 1000 دينار سلفة مستديمة تكون صلاحية الصرف منها للمدير العام بحد أقصى 50 دينارا ومبلغ 2000 دينار لرد مبالغ تأمين صالة الأفراح ومبلغ 10000 دينار لتوفير الخردة للأسواق والفروع وهذه المبالغ مثبتة بمحاضر جرد ميزانية الأعوام السابقة منذ أكثر من خمس سنوات لافتا الى أن اللجنة قد حاولت جاهدة اختلاق مخالفة بالباطل حيث طلب أعضاء اللجنة من أمين الحزينة أن يقوم بالتوقيع على إقرار يفيد بوجود عجز بالخزينة يقدر بمبلغ 21000 دينار وقد رفض أمين الخزينة كتابة هذا الإقرار بعد أن تمت مطابقة المتحصلات اليومية مع الإيداعات بالبنوك عن طريق قسم المحاسبة وثبت أثناء الجرد عدم وجود أي عجز نهائيا.

● محمد راتب

قائمة مشرف تخوض انتخابات التعاونية

عبدالرحمن القديري

عمر القناعي

على الفهد

تواصل قائمة مشرف التي يمثلها نخبة مميزة من اصحاب الخبرة والكفاءة والممارسة العملية التعاونية، خوض الانتخابات التكميلية لعضوية مجلس ادارة جمعية مشرف التعاونية تحت شعار لمواصلة الانجاز والتي تضم القائمة كلا من عبدالرحمن القديري وعمر القناعي وعلي الفهد والتي من المقرر اقامتها غدا الثلاثاء.

وبينت القائمة في تصريح لها أن القائمة تهدف لمواصلة الانجاز والنجاح الاداري والمالي وتطوير العمل ووضع احتياجات المساهمين والمنطقة في صدارة اولوياتهم مؤكدين تفعيل الدور المميز للجمعية بعيدا عن أي مؤثرات تخل بالدور المنشود للجمعية واهدافها وان المرحلة القادمة تتطلب استمرارا لخطة العمل الناجحة والفعالة لمجلس الادارة ولدعم المسيرة المميزة لجمعية مشرف التعاونية وان القائمة رفعت شعار مواصلة الانجاز نحو الافضل ايمانا منها بأهمية الاستمرار لمواصلة خطة العمل والتطوير وانطلاقا من دورها الذي اصبح جزءا من الجمعية ودورها التعاوني الذي يتم اختياره من ابناء المنطقة الذين هم الدعم والسند لاتخاذ القرار الصحيح لمن يمثلهم.

● محمد راتب

أعلن عن ارتفاع الجمعية إلى 18,5 مليون دينار في 2012

الطاثوب: زيادة وديعة تعاونية الجهراء إلى 1,7 مليون دينار وتخفيض المصروفات بـ 70 ألفا

ذكر رئيس مجلس إدارة جمعية الجهراء التعاونية بالإنابة فهد الطاثوب أن المجلس المعين قدم العديد من الانجازات في عام 2012 منها زيادة الوديعة بمبلغ 200 ألف دينار كويتي ليصبح إجمالي الوديعة (1700000) مليونا وسبعمائة ألف دينار كويتي، موضحا أن الأرباح السنوية خلال عام 2012 بلغت (1182000) مليونا ومائة واثنين وثمانين ألف دينار اضافة الى تخفيض رصيد الموردين مبلغ (1068432) وبذلك يكون إجمالي تخفيض رصيد الموردين منذ تسلم مجلس الادارة الحالي في الأول من يوليو عام 2009 مبلغ (3650000) ثلاثة ملايين وستمائة وخمسين ألف دينار كويتي.ww

وأكد الطاثوب انه تم التخلص نهائيا من البضاعة التي خلفتها المجالس السابقة التي تسمى الرواكد والتوالف وذلك بعمل مخصصات لها وكانت تقدر قيمة البضاعة بمبلغ (200000) مائتي ألف دينار اضافة الى تخفيض بند المصروفات العمومية والادارية بمبلغ سبعين ألف دينار بينما ارتفاع المبيعات السنوية خلال عام 2012 بلغ (18455866) ثمانية عشر مليونا وأربعمائة وخمسة وخمسين ألفا وثمانمائة وستة وستين دينارا وهذا رقم لم تصل له الجمعية في السنوات السابقة في ظل وجود العديد من الأسواق الموازية بالمنطقة وكذلك أسواق الجملة والبقالات ومع كل تلك الظروف الا أن مجلس الإدارة يصل إلى هذا الرقم من المبيعات يعتبر انجازا كبيرا مشهودا له من القاصي والداني ونسعى بجدية لعودة ثقة المساهم لجمعيته بعدما فقدها بالسابق وبفضل الله استطعنا أن ننجح في تحقيق هذا الهدف.

● محمد راتب

فهد الطاثوب

الكليب: زكاة الشركة المساهمة تربط لكونها شخصية اعتبارية

أكد مدير مكتب الشؤون الشرعية في بيت الزكاة علي الكليب أن زكاة الشركات المساهمة تربط لكونها شخصا اعتباريا، وذلك في كل من الحالات التالية: صدور نص قانوني ملزم بتزكية أموالها، أو أن يتضمن النظام الأساسي ذلك، أو صدور قرار الجمعية العمومية للشركة بذلك، أو رضا المساهمين شخصيا (أي بتوكيل المساهمين لإدارة الشركة في إخراج زكاتها). وقال الكليب إن مستند هذا الاتجاه الأخذ بمبدأ الخلطة الوارد في السنة النبوية الشريفة بشأن زكاة الأنعام، والذي رأت تعميمه في غيرها بعض المذاهب الفقهية المعتبرة، وأخذ بذلك مؤتمر الزكاة الأول الذي عقده بيت الزكاة عام 1984.

وأضاف أن المراد بالخلطة النظر إلى أموال الشركات كأنها مال شخص واحد فيراعى ذلك في حساب الزكاة، ففي النصاب مثلا: يعتبر النصاب متوافرا في أغنام مملوكة لثلاثة، لكل منهم (15) شاة لأن المجموع (45) شاة وهو أكثر من النصاب المقدر بـ (40) شاة، فتجب فيها شاة واحدة، ولو نظر إلى مال كل منهم على حدة لما اكتمل النصاب، ولما أخذ منهم زكاة، موضحا أن الطريق الأفضل أن تقوم الشركة بإخراج الزكاة ضمن الحالات الأربع المذكورة، فإن لم تفعل فينبغي للشركة أن تحسب زكاة أموالها ثم تلحق بميزانيتها السنوية بيانا بما يجب في حصة السهم الواحد من الزكاة، تسهيلا على من أراد من المساهمين معرفة مقدار زكاة أسهمه.

وذكر الكليب أن الشركة تحسب زكاة أموالها بنفس الطريقة التي يحسب بها الشخص الطبيعي، فتخرج زكاتها بمقاديرها الشرعية بحسب طبيعة أموالها ونوعيتها سواء كانت نقودا أو أنعاما (مواشي) أو زروعا، أو عروضا تجارية، أو غير ذلك، مؤكدا أنه لا زكاة في الأسهم التي تخص مال الدولة (الخزانة العامة)، أو الأوقاف الخيرية، أو مؤسسات الزكاة، أو الجمعيات الخيرية، مشيرا إلى أنه عند جمع الزكاة من الشركات على وجه الإلزام فإن الإلزام يشمل أموال الشركة الزكوية جميعها، ولا يعد ما يؤخذ من غير المسلمين زكاة وإنما ضريبة تكافل اجتماعي بغرض تحقيق المساواة مع المسلمين الملزمين بدفع الزكاة.

وفي ختام تصريحه، بين الكليب أن الشخصية الاعتبارية صناعة فقهية أصيلة إذ اقتضتها الحاجة العملية والمصلحة الشرعية، ويجب أن تتوافر لها المقومات الأساسية، وهي الذمة المالية التي تصلح بها للإلزام والالتزام، ونظرا إلى أنها وصف مجرد فلا بد أن ينوب عنها من يمثلها، لذا يعتبر الأخذ بها أمرا مشروعا شريطة تقيدها بالضوابط الشرعية.

وبناء على ذلك فإن المسؤول عن إخراج الزكاة هو المساهم أو صاحب حصة الملكية، ويمكن أن تتحمل الشخصية الاعتبارية مسؤولية إخراجها نيابة عنه بالضوابط الشرعية المعتبرة.

علي الكليب

الحداد: «الزراعة» ستنشئ حديقة عامة في الوفرة وأخرى بالعبدلي

صرح نائب المدير العام لشؤون الزراعة التجميلية بالهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية م.توفيق الحداد بأن الهيئة بصدد انشاء حديقة عامة في منطقة الوفرة على مساحة 2 مليون متر مربع وأخرى بمنطقة العبدلي على مساحة 500 ألف متر مربع تشتمل كل منهما على مساحات من المسطحات الخضراء واعداد من الاشجار والشجيرات والنباتات المختلفة فضلا عن الملاعب متعددة الاغراض والاماكن المخصصة لألعاب الاطفال، اضافة الى بعض مرافق الخدمات منها مصلى وسوق تجاري صغير ودورات المياه وغير ذلك من الخدمات التي يحتاجها مرتادو البر والمزارع في تلك المناطق.

واشار الحداد الى انه يجرى التخطيط لانشاء هاتين الحديقتين بالتنسيق مع قطاع الثروة النباتية بالهيئة، وذلك ضمن خطط وبرامج الهيئة المستقبلية في هذا الشأن.